S/PRST/2009/13

الأمم المتحدة

Distr.: General
8 May 2009
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

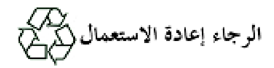
في جلسة مجلس الأمن ٦١٢٢ المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية“:

”يدين مجلس الأمن تجدد عمليات التوغل العسكرية في شرق تشاد التي تقوم بها الجماعات المسلحة التشادية القادمة من الخارج.

”ويؤكد مجلس الأمن أن أي محاولة لزعزعة استقرار تشاد بالقوة أمر غير مقبول. ويشير إلى ما جاء في بياني رئيسه المؤرخين ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/3) و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/22). ويكرر تأكيد التزامه بسيادة تشاد ووحدتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ويطالب الجماعات المسلحة المتمردة بوقف العنف فورا، ويدعو جميع الأطراف إلى العودة إلى الحوار في إطار اتفاق سِرت المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

”ويدعو مجلس الأمن السودان وتشاد إلى احترام التزاماتهما المتبادلة وتنفيذها تنفيذا تاما، وبخاصة اتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ واتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، وإلى التفاعل البناء مع فريق داكار للاتصال ومع المساعي الحميدة التي تبذلها ليبيا وقطر من أجل تطبيع علاقاتهما، والتعاون من أجل وضع حد للأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها الجماعات المسلحة وتعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة، بما في ذلك من خلال إقامة رصد مشترك فعال للحدود. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء الدعم الخارجي الذي تتلقاه الجماعات المسلحة التشادية، حسب ما أفاد به الأمين العام.

080509 080509 09-33250 (A)



”ويعرب مجلس الأمن عن عميق قلقه إزاء التهديد المباشر الذي تشكله أنشطة الجماعات المسلحة على سلامة السكان المدنيين وعلى القيام بالعمليات الإنسانية. ويكرر تأكيد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، المكلفة بالإسهام في حماية المدنيين الضعفاء، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، وحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وبخاصة احترام أمن المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفو الأمم المتحدة.

”ويشجع مجلس الأمن السلطات التشادية على تعزيز الحوار السياسي الذي بدأ بموجب اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، مع احترام الإطار الدستوري“.